

التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. بوشري عبد الغني¹

أ. منصوري حاج موسى²

ملخص:

أخذ التكامل الاقتصادي الإقليمي في الآونة الأخيرة نشاطاً واسعاً في أنحاء العالم نتيجة التحرير المالي و ما فرضته العولمة ، ويختلف مصطلح التكامل الاقتصادي من مفكر اقتصادي إلى آخر، فمنهم من أطلق عليه الاندماج ، والآخر بالتعاون، ومنهم من استعمل التكتل.

فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلى خلق بيئة بها حوافز ضريبية موحدة، تعاون مصرفي واندماج في الأسواق المالية... الخ . تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي تسعى إليه كل الدول جاهدة منها المتقدمة لفرض سيطرتها على الأسواق، والدول النامية أو الناشئة لزيادة قدرتها التنافسية .

و بذلك فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى التعمق في مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وعوامل نجاحه، بالإضافة إلى عرض بعض التجارب الناجحة في مجال التكامل الاقتصادي والاستفادة منها خاصة دول شرق آسيا، والبحث في العلاقة الموجودة بين التكامل الاقتصادي ودرجة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي به يتم دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، الاندماج المصرفي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تجارب الدول.

¹ أستاذ مساعد (أ)، جامعة أحمد دراية - أدرار

² أستاذ مساعد (أ)، المركز الجامعي تمنراست

Abstract:

We have to take regional economic integration in recent extensive and activity around the world. Because of financial liberalization and globalization imposed. This term is different from the economic integration of the economy to another some of them called the merger, and the other to cooperate, and some of them used the bloc.

Regional economic integration leads to the creation of an environment tax incentives uniform, bank cooperation, and the integration of financial markets ... etc Attract foreign investment, which seeks to establish all struggling countries, including developed to impose its control on the markets. In addition, developing and emerging countries to increase their competitiveness.

Therefore, this paper aims to deepen the concept of regional economic integration, and success factors, and put some successful experiences in the field of economic integration, especially the countries of East Asia and the existing relationship between economic integration and the degree to attract foreign direct investment, and by who are advancing economic development.

Key words: Regional economic integration, Banking integration, foreign direct investment (FDI), the experiences of countries, Globalization

مقدمة:

شهدت دول العالم في الآونة الأخيرة موجة كبيرة من التكتلات على الصعيد الإقليمي، خاصة الدول التي تتقارب مقوماتها الاقتصادية، التاريخية، الثقافية... وغيرها، هذه التكتلات الإقليمية كانت نتيجة التحرير المالي، وما فرضته العولمة من تداعيات.

وقد أخذت هذه التكتلات عدة أشكال كالاندماج التعاون، الشراكة. بهدف خلق بيئة مشجعة بها حوافز ضريبية، وسهولة في المعاملات المالية بين الدول في ذلك الإقليم، تسمح باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل زيادة قدرتها التنافسية وبالتالي تنمية اقتصادياتها.

ومن خلال هذا التوجه العالمي، كان لزاماً على الدول العربية أن تستفيد من تجارب تلك التكتلات الموجودة على المستوى العالمي خاصة دول جنوب شرق آسيا، لما حقته من نتائج في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولدراسة ذلك يتم التطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى محورين وهما:

المحور الأول: واقع ظاهرة التكتلات الاقتصادية؛

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ودول جنوب شرق آسيا.

أولاً - واقع ظاهرة التكتلات الاقتصادية:

لقد كان لانهاء الحرب الباردة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، أثر واضح على المستوى العالمي، وقد اختلفت طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية، ومن أهم تلك التغيرات التي أثرت في العالم أجمع ما شهده يوم 15 نيسان 1994 حيث تم التوقيع من قبل مائة ولحدى عشر دولة على اتفاقية "مراكش" لإنشاء منظمة التجارة العالمية، إيذاناً لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتداول الحياة الاقتصادية، أو ما يسمى بـ "العولمة" التي إلى جانب توجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية وثقافية واجتماعية¹.

ومما زاد العولمة الاقتصادية منها، بروز ظاهرة الشركات المتعددة

¹ - فورزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية العدد 43، جامعة بغداد، بدون سنة نشر، ص 172.

الجنسيات، وتحرير رأس المال والتجارة الدولية، وإزالة الحواجز والقيود سواء كانت قيود مادية أو معنوية من خلال صياغة قوانين تسهل عملية تبادل السلع والبضائع وتسمح بمرورها وانسيابها بسهولة. يضاف إلى ذلك إنشاء مؤسسات مالية تعنى بالأوضاع الاقتصادية العالمية، وقد تتدخل في اقتصاديات الدول وتحاول أن توجهها وتوظفها بما يخدم مصالحها، ومن أمثلة هذه المؤسسات الكبرى: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية. يضاف إلى ذلك بروز التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كل ذلك وغيره هو عولمة اقتصادية هدفها تحويل العالم إلى سوق اقتصادية¹.

ومن خلال ذلك التوجه العالمي يتعين على الدول أن تنشئ التجمع الاقتصادي الخاص بها لكي تستطيع أن تتعامل من خلاله مع التكتلات الاقتصادية العالمية و للدفاع عن مصالحها مجتمعة ومنفردة في علاقاتها مع القوى الاقتصادية الأخرى من خلال اكتساب ثقل أكبر في المساومة والتفاوض في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار والتمويل وغيرها، ولا خلاف بأن التكتلات الاقتصادية العالمية تؤثر وستؤثر من عدة اتجاهات على الاقتصادات العربية خاصة في ظل عدم نجاح الدول العربية في إقامة كتلة اقتصادي فاعل، فمن الممكن أن يتم احتواؤه أو استقطابه بكل يسر وسهولة، وهذا الأمر جعل التكتلات الاقتصادية الأخرى تتنافس على المنطقة العربية ومن جراء ذلك سوف يكون لتلك التكتلات آثار سلبية على المنطقة العربية وبالأخص على قطاع

¹ - عبد العزيز المنصور، العولمة... والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 568.

الصادرات العربية والاستثمارات والقروض والمساعدات الدولية أيضا¹.

1- مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي و جعله تحت هذا العنوان وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين أقطار الدول المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي.

ومع ذلك فإن الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريف بين الاقتصاديات المتكاملة .

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق بلدين أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من البعض الآخر . وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريف لتمييز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الاتفاق².

ومن بين أهم التعريفات التي اصطلحت على التكامل الاقتصادي نذكر ما يلي :

¹- الهادي المبروك السويح، المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية وانعكاساتها عربيا، المؤتمر

العلمي الدولي التاسع حول " الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل " ص 12

²- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة،

مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2007، ص 15

- تعريف **Béla Balass**: "يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فيوصفه عملية فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قوية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فانه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية".

- أما الاقتصادي **Gunnar Myrdal** فيرى "أن مفهوم التكتل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم".

- ويرى الاقتصادي "ماخلوب" أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل فرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل. وهنا يناقش "ماخلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة و بصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة¹.

وهو ما يؤكد، قول الاقتصادي السنغالي "مختار ضيوف" أن التكامل الاقتصادي يرتكز على الحرية الكاملة لتتقل البضائع بين الدول

¹- عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26/27 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالوادي، ص 03.

المعنية بالأمر. كما يعتمد أيضا على نوع تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، هذا التقسيم بالذات هو الذي يسمح بتطوير المبادلات التجارية وأخيرا التكامل الاقتصادي يعتمد على نوع من التمييز اتجاه البلدان الأخرى¹.

2- أشكال التكامل الاقتصادي:

يتم تصنيف أشكال التكامل الاقتصادي تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية ويتوقف بنيان هذه الأشكال على الهدف من إتباعها، وعادة ما تلعب العوامل السياسية والاقتصادية الدور البارز في تكوين التكامل الاقتصادي بين الدول، وتعد الأشكال التالية الصور العملية للتكامل الاقتصادي:

- **منطقة التجارة الحرة:** على غرار النافتا، في إطار هذه العملية للتكامل الاقتصادي تلغى التعريفات الجمركية و القيود الكمية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول قيد التكتل، بشكل تدريجي، ولا تستفيد غير الدول المشتركة من هذه الامتيازات، فممنطقة التجارة الحرة تتسم بإلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها، مع الإشارة إلى أن ذلك لا يوجب فرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خرج

¹ - عبد المجيد بوزيدي، محمد رمضان، تجربة التكامل الاقتصادي المغربي إشكالية جديدة، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم 13-15 فيفري 1989، ص 127.

المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول قيد التكامل بتعريفاتها الجمركية وحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها¹.

- **الاتحاد الجمركي:** بالإضافة إلى ما تشمله منطقة التجارة الحرة، يتميز عنها الاتحاد الجمركي بتوحيد التعريفات الجمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء، وبهذا المعنى يكون الاتحاد الجمركي هو الصورة الثانية من التكامل الاقتصادي والتي تلي صورة منطقة التجارة الحرة ويتطلب لقيامه نوعين من الإجراءات:

أولها: أن تكون قد تمت إزالة جميع التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة، ألا وهي مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة.

وثانيهما: وضع تعريفات جمركية اتجاه العالم الخارجي للسلع بصورة متجانسة، وذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية مع الدول غير المشاركة في الاتحاد الجمركي، وإذا نجحت الدول المعنية في تجسيد هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يمكنها أن تتبنى شكلاً أكثر تطوراً وهي السوق المشتركة².

- **سوق مشتركة:** بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين دول الأعضاء وكمثال على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يشكل سوقاً مشتركة منذ 1993.

¹ - خليفة مورا، التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية:

تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2006، غير منشورة، ص 47.

² - خليفة مورا، نفس المرجع، ص ص 47، 48.

- اتحاد اقتصادي: هذه المرحلة هي أكثر تكاملاً من النماذج السابقة، حيث بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، والتعريف الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضاً الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها... والاتحاد الأوروبي يعتبر اتحاد اقتصاديا منذ 1993¹.

ويعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاوناً إقليمياً يتصل بتفاعلات تحدث بين دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الإقليمية، والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة².

3- أهداف التكامل الاقتصادي:

يهدف التكامل الاقتصادي إلى العديد من الأهداف نذكر منها³:

¹- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 1، 2002، ص 87.

²- آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 28.

³- كمال رزيق، بن مكلوف خالد، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين

الواقع والأفاق، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي

وخيارات المستقبل، ص 04.

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك؛
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي؛
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا ما قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية؛
- رفع مستوى رفاهية المواطنين حيث يفترض إن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى؛
- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية.

ثانيا/ الاستثمار الأجنبي المباشر ودول جنوب شرق آسيا:

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: وفق تعريف صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا عند حيازة المستثمر الأجنبي المقيم في البلد ما 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال في غير بلد إقامته، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الحق في المشاركة في إدارة المؤسسة¹.

2 - مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعات إقليمية مختارة :

يمكن أن نبين مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة وخارجها في مجموعات إقليمية مختارة من خلال الجدول رقم (1) (أنظر الملحق رقم 01)

ويبدو من التجربة أن تأثير التكامل الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة و من خارجها يتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب المناطق. فحصة المجموعات الإقليمية النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد أقل بكثير من حصة المجموعات الإقليمية المتقدمة (الاتحاد الأوروبي). ورغم أنه يمكن إلى حد ما دراسة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء جهود التكامل الإقليمي لكن من الصعب للغاية² إتباع سياسة

¹- شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، مارس 2012، المدينة، ص ص 259-260.

²- التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية، مذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، جنيف، جانفي 2013، ص 08.

مشتركة بين مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد في تعاملها مع عالمها الخارجي كأن توحد سياساتها المتعلقة بتدفقات رأس المال بينها وبين بقية العالم، ففي حالة وفود الاستثمارات المباشرة من الخارج إليها يجب أن تقوم هذه البلدان بتوحيد السياسات القطرية حيال هذه التدفقات لرؤوس الأموال، وفي حالة الفوائض المالية الموجهة للاستثمار في خارج المنطقة يجب كذلك توحيد العمل فيما بينها. غير أن المفاوضات التي تخوضها البلدان الأعضاء فيما بينها والمتعلقة بالسياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال، من شأنها أن تصبح أكثر صعوبة عندما يتلامس هدفها مع المجالات التي يثور فيها صراع حاد بين مصالحها، مثل مجال توزيع الاستثمار الداخلي المباشر، على حين تكون أقل صعوبة إذا كان للأقطار الأعضاء مصالح مشتركة واضحة في هذه السياسات، كمثل مصلحتها في التوظيف الفعال لاستثماراتها في بقية أنحاء العالم¹.

3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

عند تتبع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم اليوم نجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق مع وجود الفرص الجاذبة والمناخ المشجع على تدفقها خاصة ما يتعلق بالاستقرار السياسي، و تكون في الجزء الأكبر منها أموالاً خاصة. فبينما كان تدفق الأموال عبر الحدود، في فترة سابقة، يتم في المقام الأول من حكومة إلى حكومة أو من وكالة تسليف متعددة الأطراف إلى حكومة،

¹ - عيسى دراجي، التكامل النقدي العربي والواقع والتحديات، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، (غير منشورة)، ص 62.

فان الأمر لم يعد كذلك اليوم، إذ أن معظم الأموال المتحركة الآن عبر الحدود هي أموال خاصة، وكل ما يهم هو مدى جاذبية فرص الاستثمار، ذلك أن الأموال ستذهب حيث توجد الفرص الجيدة¹.

4- التكتل الاقتصادي الآسيوي:

لا تزال آسيا إحدى الساحات المهمة في العالم التي من المنتظر أن تشكل تكتلاً اقتصادياً عملاقاً يضاهي تكتل الاتحاد الأوروبي أو "النافتا"، خاصة إذا نظرنا إلى الدولتين القويتين في المنطقة، اليابان والصين، وحتى اليوم يمكن تمييز محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق وغرب الباسفيكي² وتكتل جنوب شرق آسيا الذي يضم كل من اندونيسيا، تايلاند، الفلبين، سنغفورة، ماليزيا وسلطنة بروناي، والذي يهدف إلى إقامة سوق مشتركة، وتحقيق مزايا متكاملة تعزز القدرة التنافسية لشركات هذه الدول في الأسواق العالمية، حيث تمكنت الدول المعنية من إنشاء منطقة تبادل الحر سنة 1992 م رغم ظهور هذا التكتل يرجع إلى نسبة 1967 م .

بالرغم من كون تجمع "الآسيان" هو التكتل الاقتصادي الآسيوي الوحيد المحدد المعالم ، إلا أن أهمية منطقة آسيا لا تربط بقيام التكتلات المعلنة كما هو الشأن بالنسبة للآسيان، بل تبرز من خلال قيام كتلة تجارية و صناعية و تكنولوجية في شرق آسيا من الناحية الواقعية، وذلك تحت قيادة اليابان التي تلعب دور المحور المركزي في علاقات متشابكة

¹- زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة

المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 160.

²- فوزية خدا كرم، مرجع سابق، ص 177.

تهم عدة دوائر من مجموعة " التتينات " لتمتد إلى بلدان الآسيان ثم إلى الصين¹.

5- السمات العامة لاقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا:

اتبعت مجموعة دول جنوب شرق آسيا منذ مطلع الستينات من القرن الماضي نموذجاً للتنمية الاقتصادية القائم على مبادئ الحرية الاقتصادية و آليات السوق في إدارة نظمها الاقتصادية كخطوات على طريق بناء " نظام اقتصاد السوق الحديث " بمستويات التكنولوجيا المطبقة وهذا ما أدى بدوره إلى دفع قدر متزايد من إنتاجها المحلي إلى الأسواق الخارجية دور هام في الوصول بمعدلات التنمية الاقتصادية إلى هذه المستويات التي وصلت إليها هذه الدول على الرغم من محدودية الموارد الطبيعية لمعظم اقتصادياتها².

6- أهداف الآسيان ASEAN³:

تهدف رابطة آسيان الى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي:

- تسريع النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام؛

¹ - خليفة مورا، مرجع سابق، ص ص204، 205.

² - محمد عباس محرزى، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 123

³ - خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا " نموذج الدول النامية للإقليمية المفتوحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 84.

- تعزيز التقدم الاجتماعى وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة فى البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
 - التآزر على نحو أكثر فاعلية فى استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية و توسيع تجارتها بما فى ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات؛
 - تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا؛
 - إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة؛
 - إشاعة السلام والاستقرار السياسى الاقصادى والإقليمى فى مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون فى العلاقات بين دول الإقليم
- خلاصة واستنتاجات:**

يتبين من تجربة دول شرق آسيا أنها كانت تسعى من خلال التكامل الإقليمى إلى تسريع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم محدودية مواردها الطبيعية وكان من بين أهدافها استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر، بمختلف تحفيزات بيئة الاستثمار إلا أن إتباع سياسة مشتركة بين مختلف الدول الأعضاء فى الاتحاد فى تعاملها مع عالمها الخارجى -مثل ما تم ذكره سابقاً - كأن توحد سياساتها المتعلقة بتدفقات رأس المال بينها و بين بقية العالم.

ومنه نستنتج أن التكامل الاقصادى الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا سمح لها بـ:

- تحقيق مستويات ومعدلات من النمو الاقتصادي مرتفع ومتسارع رغم محدودية الموارد الطبيعية التي تملكها.
- تعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها الاقتصادية في الأسواق العالمية.
- الاعتماد على نموذج إحلال الواردات في تنمية اقتصادياتها.
- جلب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة من خارج المنطقة الإقليمية، بسبب التحفيزات والتسهيلات المقدمة.
- ومنه فأهم التوصيات التي يمكن أن نخرج بها في دراستنا هذه وهي:
- وضع إستراتيجية اقتصادية في أقرب وقت ممكن، تهدف إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- الاهتمام بقطاع المواصلات، لأنه احد الأسباب التي استطاعت دول جنوب شرق آسيا، أن تعتمد عليه في تنمية اقتصادياتها.
- فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الاقتصادية في مختلف مناطق الإقليم، بهدف الاستفادة من التجارب والخبرات فيما بينها.
- توفير بيئة استثمارية مستقرة تسمح باستقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة.

قائمة المراجع:

- 1- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2007.
- 2- الهادي المبروك السويح، المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية وانعكاساتها عربيا، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول " الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل ".
- 3- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا " نموذج الدول النامية الإقليمية المفتوحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.

أ. بوشري عبد الغني، أ. منصورى حاج موسى، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإستراتيجية استقطاب...

4- خليفة مورا، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير (غ. م)، جامعة باتنة، 2006.

5- زغدار أحمد، الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

6- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 1، 2002.

7- شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة : الجزائر ، تونس و المغرب، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد 06، المدية، مارس 2012.

8- عبد العزيز المنصور، العولمة... والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

9- عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية : وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26/27 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي.

10- عبد المجيد بوزيدي، محمد رمضان، تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي إشكالية جديدة، أوراق و مناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم 13-15 فيفري 1989.

11- عيسى دراجي، التكامل النقدي العربي الواقع و التحديات، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003.

12- فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية العدد 43، جامعة بغداد، بدون سنة نشر.

13 - كمال رزيق، بن مكلف خالد، فرص و تحديات التكامل الاقتصادي لدول

أ. بوشري عبد الغني، أ. منصوري حاج موسى، التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب...

المغرب العربي بين الواقع و الأفاق ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي و خيارات المستقبل.

14 مذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية ، جنيف ، جانفي 2013.

15 - محمد عباس محرز ، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005.

الملحق 01

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعات إقليمية مختارة

الحصة من المجموع بالنسبة المئوية		بلايين الدولارات			الفترة	المنطقة
خارج المنطقة	داخل المنطقة	خارج المنطقة	داخل المنطقة	المجموع		
99	1	17,7	0,2	17,9	2005-2003	السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي
92	8	31,4	2,6	34	2011-2009	
98	2	2,3	0	2,3	2005-2003	جماعات شرق إفريقيا
86	14	8,5	1,4	9,9	2011-2009	
96	4	22,3	1	23,3	2005-2003	الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي
90	10	28,8	3,2	32	2011-2009	
89	11	52	2,3	58,2	2005-2003	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
88	12	103	14,4	117,4	2011-2009	
98	2	38,9	0,8	39,7	2005-2003	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
97	3	69,6	2	71,6	2011-2009	
84	16	36	7	43	2005-2003	مجلس التعاون لمدول الخليج العربية
77	23	36,7	11,2	47,9	2011-2009	

أ. بوشري عبد الغني، أ. منصورى حاج موسى، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإستراتيجية استقطاب...

96	4	40,5	1,6	42,1	2005-2003	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي
98	2	69,8	1,5	71,3	2011-2009	
99	1	4,1	0	4,1	2005-2003	اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى
98	2	4,3	0,1	4,4	2011-2009	
39	61	167,1	258,7	425,8	2005-2003	منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي
42	58	252,2	344,2	596,4	2011-2009	
50	50	164,5	161,2	325,7	2005-2003	الاتحاد الأوروبي
58	42	181,3	129,2	310,5	2011-2009	

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الأمم المتحدة ، جانفي 2013